

أمير قطر في واشنطن: أعطى كل شيء وعاد بلا وعود

توسيع قاعدة العديد على النفقة القطرية وشراء طائرات بوينغ ومضاعفة الاستثمارات البالغة 185 مليار دولار



هل من مزيد

الدول العربية المطالبة بتغيير السلوك القطري في دعم الإرهاب والتشدد. ولا تخلو إثارة موضوع العديد من قبل المسؤولين الأميركيين في حضور أمير قطر، أيضا من رسالة لإيران بأن "حليفها" قطر لا تمتلك زمام قرارها ولا يمكنها بالتالي التعويل عليها حين يجد الجد وتضطر الدوحة لتحديد معسكرها بوضوح بعيدا عن سياسة مسك العصا من وسطها ولعب الأدوار المزوجة التي تحاول القيادة القطرية لعبها دون إمكانية للتصدي فيها إلى ما لا نهاية.

خانة المسكوت عنه بعيدا عن النقاش العلني. وماتى حساسية موضوع العديد، بحسب محلي الشؤون الاستراتيجية، أن القاعدة أساسية في مراقبة إيران عن قرب وفي تنفيذ أي عمل عسكري محتمل ضدها أو ضد أي من أذرعها وميليشياتها في المنطقة في حال تطورت موجة التصعيد الحالية إلى مواجهة عسكرية، لتجد الدوحة بذلك نفسها مرغمة على أن تكون منطلقا لضرب الدولة التي حرصت على بناء علاقات متينة معها واتخاذها "حليفا" إلى جانب تركيا في مواجهة

مارك إسبر عن سياق المصلحة الأميركية المملقة حيث اعتبر الوزير الأميركي أن "استعداد قطر لاستضافة القوات الأميركية لمدة طويلة يرمز للرباط الوثيقة بين البلدين"، مؤكدا على أهمية هذه القوات "الدعم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط".

ولاحظ مراقبون برون موضوع قاعدة العديد في محادثات ترامب وباقي المسؤولين الأميركيين مع أمير قطر، رغم حساسية الموضوع بالنسبة إليه وتفضيل الدوحة الإبقاء عليه في

انتباه الملاحظين بإشارته إلى الاختلال الكبير في الميزان التجاري بين قطر والولايات المتحدة لمصلحة الأخيرة، وهو معطى لا يمثل في العادة مصدر اعتزاز لأي من قادة الدول الذين لا يتون على ذكره إلا على سبيل التنبيه إليه والتذكير بوجود العمل على معالجته، وهو ما لم يشر إليه الشيخ تميم الذي بدأ على العكس من ذلك مرتاحا للامر بما أنه يمثل

مسكبا لترامب. كذلك لم تخرج محادثات الشيخ تميم مع القائم بأعمال وزير الدفاع الأميركي

زيارة أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني للولايات المتحدة الأميركية يمكن اختزالها بعبارة "الأقوال مقابل الأموال" بالنظر إلى النتائج التي جناها كل طرف من الزيارة، فمقابل بعض عبارات التثناء البروتوكولية المصنفة ضمن لغة الخطاب الدبلوماسي المعهود التي سمعها الشيخ تميم من الرئيس ترامب ومسؤولين في إدارته، حصلت واشنطن على أموال قطرية ووعود بصفقات ضخمة، والتزاما من الدوحة بمواصلة استضافتها لأضخم قاعدة عسكرية أميركية في الخارج والإنفاق عليها وتوسيعها.

واشنطن - وجهت الإدارة الأميركية مباحثات كبار مسؤوليها مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني خلال زيارته الأخيرة لواشنطن، بعيدا عن موضوع مقاطعة الرياض وأبوظبي والقاهرة والمنامة للدوحة. وبدلا من إعطائه الوعود المأمولة بالعمل على حلحلة ملف المقاطعة، ركزت بالكامل على تحصيل مكاسب مادية واضحة والحصول على أكبر قدر ممكن من أموال الغاز القطري.

رسالة لإيران بأن «حليفها» قطر لا تمتلك قرارها ولا يمكنها التعويل عليها حينما يتحتم على الدوحة تحديد معسكرها بوضوح

واعتبر متابعون للشأن الخليجي أن زيارة الشيخ تميم للولايات المتحدة جاءت محيطة للقيادة القطرية، بالنظر إلى أن نتائجها صبت في اتجاه واحد وهو المصلحة الأميركية دون أن يحصل الجانب القطري على أي مكسب يذكر، عدا بعض عبارات المجاملة من الرئيس دونالد ترامب وعدد من المسؤولين في إدارته، هذا دون اعتبار بعض الإيحاءات السلبية في عبارات ترامب الموجهة للشيخ تميم والتي يفهم منها أن مدار العلاقة بين واشنطن والدوحة هو مجرد استحصال الأموال القطرية بعيدا عن "الشراكة" التي تقول قطر إنها تقيمها مع الولايات المتحدة.

ويخطابه المباشر المعهود الموجه بالدرجة الأولى لناخبيه أكثر من توجهه لضيفه القطري، عذرت ترامب المكاسب

وذكر أمير قطر بأن أموال بلاده ساهمت في خلق أكثر من نصف مليون مواطن شغل للاميركيين في بلادهم، ولغت

تركيا والعراق يعدان الأرضية لعقد اتفاقية أمنية شاملة بينهما

واسعة، بينها الموصل، صيف العام 2014. وبالرغم من أن العراق أعاد بسط سيطرته العسكرية على جميع هذه المناطق، إلا أن تركيا ما زالت تجادل بالأهمية الاستراتيجية لبقاء قواتها في العراق.

وتقول المصادر إن مصير هذه القوات مطروح على طاولة البحث بين الوفد العراقي والمسؤولين الأتراك وسط توقعات بأن "تحصل أنقرة على سماح إضافي ببقاء قواتها في العراق في حال عرضت تعاوننا خاصا في ملف تنظيم داعش".

ملف حزب العمال الكردستاني والوجود العسكري التركي في قاعدة بعشيقة على أجندة زيارة الوفد العراقي لأنقرة

ويكتسي الملف الثالث في المباحثات العراقية التركية طابعا سياسيا إذ يتعلق بإمكانية تنسيق المواقف بين أنقرة وبغداد، بشأن التصعيد الأخير بين الولايات المتحدة وإيران.

وبحسب المصادر، فإن بغداد تعتقد أن أنقرة هي أقرب الجيران إلى مبدأ الحياد الإيجابي الذي ينتهجه العراق في الصراع بين الولايات المتحدة وإيران. ومع ذلك، لا يتوقع مراقبون أن تسفر المباحثات العراقية التركية عن التوصل إلى اتفاق إعلان موقف جديد من توترات المنطقة، لكنها يمكن أن تعزز الشراكة الاقتصادية بين البلدين، في ظل خسارة إيران جزءا من أوقاتها الاقتصادية في العراق، بسبب العقوبات الأميركية عليها.

داعش، فيما ترغب تركيا في الحصول على تعهدات من بغداد بالحد من نشاط حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية. وتؤكد المصادر أن جميع هذه الترتيبات، ربما تقود إلى اتفاقية أمنية شاملة بين البلدين.

وتلقت بغداد دفعة قوية للتحرك ضد حزب العمال الكردستاني إثر توتر علاقاته مع السلطات الأمنية في إقليم كردستان العراق. ومطلع الأسبوع الجاري اتهم الحزب المحظور في تركيا السلطات الأمنية في الإقليم الكردي العراقي بالمشاركة في اغتيال أحد قادته خلال عملية قرب المثلث الحدودي العراقي التركي الإيراني.

وقال مجلس أمن إقليم كردستان وهو أرفع جهاز استخباري في المنطقة الكردية إن وسائل إعلام مقرية من حزب العمال الكردستاني تداولت "شائعات بان للقوات الأمنية في كردستان يدا في مقتل قيادي في الحزب"، مشيرا إلى أن "هذه الوسائل الإعلامية المضللة نشرت هذه الأنباء العارية عن الصحة لأغراض سياسية".

ويقول المسؤولون الأكراد إن "اتخاذ مقاتلي حزب العمال أراضي الإقليم العراقي قواعد لهم سبب رئيسي لتعرض الضحايا إلى القصف التركي ووقوع ضحايا ومصائب في المناطق الحدودية". ويمكن أن تشمل الاتفاقية الأمنية المنتظرة بين بغداد وأنقرة، الملف الثاني في أجندة الوفد العراقي، وهو الوجود العسكري التركي قرب مدينة الموصل. ولدى تركيا نحو ثلاثة آلاف مقاتل وكتيبة مدرعات في موقعين بشمال العراق. وتقول أنقرة إن انتشار هذه القوة هناك، ضروري لضمان أمن حدودها مع العراق، بعد الفراغ العسكري الذي نجم عن اجتياح تنظيم داعش مساحات

أنقرة - استمتمت زيارة وفد عراقي رفيع إلى تركيا أهميتها من توقيعها والملفات المتشعبة المطروحة للنقاش خلالها.

وأوفد رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي إلى أنقرة، ثلاثة من أبرز المسؤولين في حكومته، هم وزير الخارجية محمد الحكيم ووزير الدفاع نجاح الشمري ورئيس جهاز المخابرات مصطفى الكاظمي، للقاء نظرائهم الأتراك وإجراء مباحثات سياسية وأمنية معهم. واستقبل الوفد، الأربعاء في أنقرة، من قبل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بحضور كل من وزير الخارجية مولود تشاوشوغل وأوغلو ووزير الدفاع خلوصي أكار ورئيس جهاز الاستخبارات هاكان فيدان.

وحددت مصادر دبلوماسية عراقية لـ"العرب" ثلاثة ملفات سيجري التداول فيها بين المسؤولين العراقيين والأتراك، يتعلق الأول بالترتيبات الأمنية الحدودية، وما يتصل منها بنشاط حزب العمال الكردستاني المحظور الذي ينطلق من مواقع داخل الأراضي العراقية لتنفيذ هجمات ضد أهداف تركية، فيما يدور الثاني حول حسم مصير الوجود العسكري التركي في منطقة بعشيقة قرب الموصل، ويختص الثالث بتنسيق المواقف بين أنقرة وبغداد في مواجهة تصاعد حدة الجدل بين الولايات المتحدة وإيران. وقالت المصادر إن الوفد العراقي يسعى إلى استكمال المباحثات بشأن اتفاقية للتعاون الأمني والعسكري مع أنقرة كانت قد بدأت لدى زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى تركيا منتصف مايو الماضي.

ووفقا للمصادر، فإن العراق يرغب في التوصل إلى تفاهم واضح بشأن مصير الأتراك القابعين في سجونهم، بعد القبض عليهم بتهمة الانخراط في تنظيم

حكومة مسرور بارزاني تبدأ عملها بأولويات جديدة



توليفة على طريقة آل بارزاني بين القديم والجديد

الجديد كردستان العراق خلافات قديمة مع بغداد بشأن صادرات النفط والمشاركة في الإيرادات، والأمن والتنازع على عدد من المناطق في مقدمتها محافظة كركوك الغنية بالنفط.

وصوت برلمان كردستان العراق المكون من 111 عضوا في جلسة حضرها 106 من الأعضاء، الأربعاء، بالأغلبية على منح الثقة لرئيس الوزراء المكلف بالتشكيلة التاسعة المؤلفة من 23 وزيرا. وصوت لبارزاني 88 عضوا، فيما منح البرلمان الثقة لقياد الطالباني نجل الرئيس العراقي الأسبق جلال الطالباني نائباً لرئيس وزراء الإقليم بحصوله على 73 صوتا من مجموع الحضور.

المركزية العراقية، وهو الهدف الذي سعى إليه والده مسعود بارزاني خلال سنوات رئاسته الأخيرة للإقليم ونظم استفتاء لأجله أجملت بغداد وأنقرة وطهران تنفيذ نتائجها، إلى إصلاح العلاقات بين أربيل وبغداد وتنميتها.

وقال بارزاني لوكالة رويترز إثر نيل حكومته ثقة البرلمان "تركيز حكومتي سينصب على كيفية إقامة علاقات وشراكة أقوى مع بغداد" معبرا عن تطلعه إلى إصلاح "تلك الأمور التي تبقينا متباعدين".

وعن استفتاء الاستقلال قال إنه "حدث في الماضي ومثل انعكاسا لتطلعات الأمة". ويواجه رئيس الوزراء

أربيل (العراق) - تعهد رئيس حكومة إقليم كردستان العراق مسرور بارزاني، الأربعاء، بإجراء إصلاحات والقضاء على الفساد في الدوائر والمؤسسات الحكومية والعمل على إنهاء الأزمات المالية.

وجاء ذلك خلال كلمة له أمام برلمان الإقليم في أربيل عقب منحه وأعضاء حكومته الثقة وإدائه اليمين الدستورية. وحمل تصريح صحافي لرئيس الوزراء الخمسيني الذي سيقود كردستان العراق إلى جانب ابن عمه الرئيس نيجيرفان بارزاني، إشارات إلى تغيير في أولويات الإقليم خلال المرحلة القادمة من السعي إلى الاستقلال عن الدولة